ادارة فلسطينية للتضامن العربي

دخلت الانتفاضة عامها الثاني، وما زالت تتمتع بالعافية التي قاومت كل أشكال العسف الاسرائيلي؛ كما عصت على كل محاولات الاحتواء، مؤكدة انها حقيقة مستمرة حتى تحقيق أهدافها في انجاز التحرر من الاحتلال الاسرائيلي، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؛ وأحالت جميع الباحثين عن اتصال سياسي بها الى منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛ وجعلت من العام ١٩٨٨، فعلاً، العام الدولي للقضية الفلسطينية؛ حتى وزير خارجية الولايات المتحدة، جورج شولتس، الذي طالب الحكومات العربية في العام ١٩٨٢، عند انعقاد قمة فاس، بتصحيح قرارات الرباط (١٩٧٤)، وجد نفسه، في ١٤/١٢/١٩٨٨، يعلن «ان الولايات المتحدة جاهزة للدخول في حوار جوهري مع ممثلي م.ت.ف.» (**الحياة**، لندن، ١٦/١٢/١٩٨٨)؛ كما أعلن الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، في مؤتمر صحافي، «ان الولايات المتحدة توافق، الآن، على اعتبار م.ت.ف. طرفاً في النزاع» (**المصدر نفسه**، ١٧ ـ ١٨/١٢/١٩٨٨). وهذا التطور في العلاقات الاميركية مع م.ت.ف. يعتبر حسب بعض المراقبين، وثبة عنوانها «الانتفاضة».

وعلى ذلك، يرى مراقبون ان «الاعتراف الاميركي بـ م.ت.ف. يشكل بداية رحلة الألف ميل في اتجاه اعتراف واشنطن بالدولة الفلسطينية» (خيرالله خيرالله، **المصدر نفسه**، ١٧ ـ ١٨/١٢/١٩٨٨، ص ٧)؛ وما كان ذلك ليحصل لولا «الانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة؛ [و] الاختراق الدبلوماسي الفلسطيني؛ [و] الموقف الدولي المتجاوب مع الاعتدال الفلسطيني؛... [و] شبه التضامن العربي حول ما تمّ فلسطينياً ودولياً؛ كل ذلك يشكل عناصر انقلاب سنة ١٩٨٨ على اخطاء العام ١٩٤٨» (عبدالوهاب بدرخان، **المصدر نفسه**)؛ فـ «القرارات الاخيرة التي صدرت عن المجلس الوطني الفلسطيني، مع رفض واشنطن منح زعيم م.ت.ف. ياسر عرفات، تأشيرة دخول [حشدت] تأييداً ودعماً عربياً قوياً خلف منظمة التحرير الفلسطينية. وبرزت مصر والاردن والعراق كأبطال رئيسيين مدافعين عن القضية الفلسطينية، بعد ان اتخذت م.ت.ف. اخيراً، القرارات التي ظل العرب المعتدلون يحثونها على اتخاذها منذ سنوات. وهناك دول عربية راديكالية، من ضمنها الجزائر وليبيا، تقف، أيضاً، خلف م.ت.ف.... وأعطى القرار الاميركي برفض اعطاء عرفات تأشيرة الزعماء العرب المعتدلين قضية يظهرون من خلالها وحدة هدفهم والتزامهم تجاه القضية الفلسطينية» (جيم موير، **القبس**، الكويت، ٨/١٢/١٩٨٨، ص ٨؛ نقلاً عن **كريستيان ساينس مونيتور**، بدون ذكر تاريخ النشر).

وجاءت ردود الفعل العربية على القرار الاميركي حاسمة. فقد اتصل الملك الاردني حسين، فور صدور القرار، مع الرئيس المصري، حسني مبارك، «وتبادلا الرأي في الخطوات الواجب اتخاذها [في] ضوء قرار وزير الخارجية الاميركية عدم منح تأشيرة دخول للولايات المتحدة للسيد عرفات... [و] اتفقا على ضرورة بذل جهد عربي جماعي لنقل مناقشة الجمعية العامة للامم المتحدة لبند قضية فلسطين من مقر الامم المتحدة في نيويورك الى المقر الاوروبي في جنيف» (**القبس**، ٢٨/١١/١٩٨٨). كما أجرى وزير خارجية الاردن، طاهر المصري، اتصالات مع وزراء الخارجية العرب للامر نفسه (**المصدر نفسه**). وكان عرفات في زيارة للاردن عند صدور القرار الاميركي، حيث بحث مع الملك الاردني في «سبل تعزيز التعاون والتنسيق بين الجانبين بعد قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، التي اشتملت على اعلان قيام الدولة الفلسطينية» (**الاهرام**، القاهرة، ٢٨/١١/١٩٨٨). بدوره، أعرب الرئيس المصري «عن أسفه الشديد لعدم موافقة الولايات المتحدة الاميركية على منح تأشيرة دخول للسيد ياسر عرفات... وقال... أنه بعث برسالة الى الرئيس